



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

فاروق يونس*: حوار حول حماية الصناعة الوطنية بين موظف جمركي متقاعد وخبير اقتصادي

الموظف: صباح الخير أستاذ.

الخبير: صباح النور.

الموظف: انا موظف سابق في مديرية كمرک بغداد وانتذكر عملك في وزارة التجارة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

الخبير: هذا صحيح. ماذا تتذكر؟

الموظف: انتذكر ان وزارة التجارة كانت مهمة بحماية الصناعة الوطنية آنذاك.

الخبير: نعم. تألفت اللجنة الدائمة لحماية الصناعة الوطنية في بداية ستينيات القرن الماضي برئاسة ممثل عن وزارة التجارة وعضوية ممثلين عن وزارة الصناعة واتحاد الصناعات العراقي وغرفة تجارة بغداد والمديرية العامة للكمارك العراقية.

الموظف: ما هي آلية عمل لجنة الحماية آنذاك؟

الخبير: في الحقيقة كانت هناك جهات نظر مختلفة، فممثل غرفة تجارة بغداد يقدم تقريراً يتضمن معلومات عن السلع المستوردة ومناشئها ونوعياتها واسعارها في المحلية وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بعدد المستوردين في حين يعرض على اللجنة اسم المشروع الصناعي طالب



أوراق في المعرفة الاقتصادية

الحماية ومدى كفاية الانتاج المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي وبعد دراسة وجهات النظر المختلفة تتخذ اللجنة قرارها بالتوصية اما بمنح المشروع الصناعي حماية كمية كلية بمنع الاستيراد من السلع التي يكفي انتاجها لسد الحاجة المحلية او حماية كمية جزئية بتخفيض تخصيصات الاستيراد في المنهج السنوي للاستيراد او التوصية بحماية سعرية من خلال فرض رسوم اضافية من خلال التعريفية الكمركية.

الموظف: لكن على ما اتذكر ان سياسة حماية المنتجات المحلية قد تعرضت الى انتقادات شديدة وذلك لمساهمتها في رفع الاسعار في السوق المحلية مما يؤثر على دخول المستهلكين، ولأن تلك الحماية لم تكن موقوتة او محددة بمدة معينة يتم رفعها بعد تحسين الانتاجية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، كما ان تلك المنتجات التي تمتعت بالحماية كانت تغتفر الى جودة النوعية ولم تستطع المنافسة او ولوج الاسواق الخارجية.

الخبير: ما تفضلت به صحيح وانا اتفق معك كل الاتفاق ولكن لا تنسى ان تطبيق نوع من الحماية المدروسة ضمن استراتيجية للتنمية المستدامة من شأنه ان يحقق فوائد كثيرة في تنويع الانتاج والحصول على موارد اضافية للموازنة العامة والحد من البطالة وتوسيع الصادرات من المنتجات المحلية وتطوير خبرات العاملين الفنية والادارية خاصة وان العراق من البلدان النامية وما يزال في بداية مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الموظف: من الملاحظ ان دول الجوار (خاصة إيران وتركيا) تقدم لصادراتها الى العراق انواع الدعم واغراق السوق العراقية بأنواع السلع الاستهلاكية وبعضها رديء النوعية في حين لا نرى بادرة امل لتنظيم الحياة الاقتصادية في بلدنا وتحقيق الاستغلال الامثل لمواردنا الاقتصادية المتاحة.



أوراق في المعرفة الاقتصادية

الخبير: لا يخفى عليك ان اهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي كانت وما تزال تتمثل في الاعتماد الشديد على الخارج حيث يسيطر قطاع النفط الخام المصدر لتوليد الدخل ومصدر لتوفير النقد الأجنبي لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج.

الموظف: قامت الحكومة بتشريع قانون جديد للتعريف الكمركية لكن للأسف قامت حكومة اقليم كردستان بعرقلة تنفيذ هذا القانون.

الخبير: نعم. لا بد من حل جميع المشاكل بين المركز والاقليم. واود ان اشير هنا ان قضية الصادرات اصبحت في مقدمة اولويات صانعي السياسات التجارية خاصة في الدول النامية. لقد تغيرت فلسفة الانتاج من احلال الواردات Import Substitution في السوق المحلية الى فلسفة الانتاج من اجل التصدير وغزو الاسواق الدولية لتحقيق اعلى معدلات التشغيل وزيادة الموارد من العملات الاجنبية.

الموظف: هل يمكن تحقيق حماية الانتاج المحلي في ظل الاتفاقات الدولية الحالية؟

الخبير: هذا سؤال جيد. نعم يمكن حماية الانتاج المحلي في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

الخبير: هذا سؤال جيد. نعم يمكن حماية الانتاج المحلي في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. يمكن تحقيق الحماية للإنتاج المحلي بطرق مختلفة على ان التعريف الكمركية هي الوسيلة الرئيسية المشروعة في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية لحماية الانتاج المحلي والتي تحقق ايضا موارد اضافية للموازنة العامة ومن الضروري تحصين الجهاز الاداري وبالأخص الجهاز الاداري الكمركي من اختراقات الفساد والمفسدين. وبخصوص تنمية الصادرات العراقية المحلية عدا النفط الخام يرى بعض الاقتصاديين ضرورة اجراء دراسة مقارنة لسعر صرف



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

الدينار العراقي مقابل كل من الليرة التركية والريال الإيراني. وهناك ايضا ضرورة لقيام الحكومة ببناء مدن صناعية لتحفيز القطاع الخاص للتوطن والاستثمار داخل البلد بدلا من الهروب الى الخارج.

الموظف الكمركي: شكرا جزيلا.

الخبير: شكرا.

(* خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 2018/11/14

<http://iraqieconomists.net/ar/>